دراسة تحليليه لتقرير

لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

عـــن

استراتيچية الصناعة والطاقة المصرية
وآفاق
الدخول إلى القرن الحادي والعشرين

إعـــداد

دكتـور مهـندس / نـادر ريـــاض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

يناير ١٩٩٨

مقدمة :

اعدت اللجنة المصرية والطاقة بمجلس الشعب برئاسة الدكتور أمين مبارك ، تقريرا هاما حول استراتيجية الصناعة وآفاق القرن الحادي والعشرين شارك في المناقشات قبل اعداده ثلاثة وزراء للصناعة ووزير قطاع الاعمال وعدد من المسئولين في وزارات الصناعة والتموين والمالية وعدد كبير من رجال الاعمال ورئيس اتحاد الصناعات المصرية وعدد من المستشارين المتخصصين في شئون الصناعة وقد اعد التقرير (فى صوره ورقة عمل) وفق خطة علمية اشتملت علي اربعة اقسام .

القسم الاول :

تناول الصناعة المصرية منذ ايام حاكم مصر محمد علي والصحوة التي بدأت في عهده ، وكانت بداية التطور والتطوير من خلال البعثات العلمية .

القسم الثاني :

تناول اهم التحديات التي تواجه الصناعة في المرحلة الحالية والمستقبلية .

القسم الثالث :

الاستراتيجية التي اقترحتها لجنة الصناعة واجبة التطبيق بأعتبارها لازمة لتنمية الصناعة في مصر .

القسم الرابع :

تضمن التوصيات التي وضعتها اللجنة والتي تشكل في مجموعها رؤية مستقبلية تبدء من الواقع الحالي في خطة عمل تشكل في مجملها استراتيجية الصناعة التي يجب علي الحكومة الأخذ بها لتخاطب المستقبل دخولا الي القرن الحادي والعشرين بما يسمح لها بالتعامل مع المتغيرات الدولية بنفس ادواتها وتوجهاتها سعيا وراء الوصول لدرجة كافية من الندية .

القسم الأول :

الصناعة المصرية منذ أيام حاكم مصر محمد علي

أن المتتبع لتاريخ الصناعة المصرية منذ بداية القرن التاسع عشر يجد أنه تاريخ متنوع وحافل ، فقد مرت الصناعة بمراحل متعاقبة من القوة والضعف والانتعاش والتردي بحيث نستطيع أن نطلق علي الصناعة في عهد محمد على بأنها مرحلة الصحوة المبكرة حيث استطاع من خلال تجربته الرائدة عن طريق تطبيق مايمكن أن يسمي بلغة العصر استراتيچية الاعتماد علي الذات ، أن يحقق السيطرة الوطنية علي الموارد أي أن يحقق الاستقلالية في اتخاذ وصنع وتطبيق القرار بتحديد نمط وشكل استخدام الموارد وتطويع الموارد الداخلية والخارجية بغرض دعم مقومات التنمية الأقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة .

ففي عهده أصبحت الدولة تمتلك ارادتها الكاملة في صنع القرار وتملك ادوات تنفيذه وتسيطر بذلك علي النشاط الأقتصادي في مختلف قطاعاته . وقد استعان محمد علي بدء اً باستقدام الخبراء الأجانب في تطوير المرافق العامة وإنشاء المصانع دون الجنوح الى الاقتراض الخارجي حيث شهد عصره ارساء اً لقاعدة صناعية كبري لأول مرة في تاريخ مصر الحديث وإنتهاء بانشاء الكوادر الوطنية والفنية والإدارية والمدارس المتخصصة الكافية والكفيلة للامداد بالاجيال الحديثة بما يسمح بتواصل المعارف والخبرات .

وقد كان أول من أدخل نظام المصنع بمفهومه الحديث في مصر وأدخل استخدام الآلات الحديثة المتطورة وأهتم بتدريب العمال المصريين مما أوجد طبقة من العمال المهرة التي تعتبر أساس أي نمو صناعي ، وقد بلغ عدد العمال في عهده ٢٣٠,٠٠٠ عامل بينما كان عدد السكان نحو ٤٧ , ٤ مليون نسمةأي أن نسبة عدد العاملين بالصناعة الي عدد السكان الكلي قد بلغت ٥٪ .

كما قام باستقدام وتطبيق مايسمي بلغة العصر "بالحل الصناعي المتكامل" وطوعه تطبيقاً وتبديلاً في توسيع القاعدة الصناعية المصرية وقام بإنشاء العديد من الصناعات المتنوعة المتطورة التي تضم السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية حاول بها أن يغطي إحتياجات شعبة بحيث لم يلجأ الى الأستيراد إلا في أضيق الحدود .

كما استطاع عن طريق دعمه القوي للاستثمارات في مختلف قطاعات الأقتصاد القومي أن يحقق الأقتصاد المستقل المتنوع والمتوازن .

ويمكن إيجاز العوامل المسئولة عن قوة ونمو الصناعة المصرية خلال عشرين عاماً من حكم محمد علي (١٨١٨ - ١٨٣٨) كالآتي :-

١ - الأستقلاق الأقتصادي وممارسة الدولة لأرادتها السياسية والآقتصادية بحرية تامة دون أي ضغوط من القوي الخارجية ،.

٢ - بروز دور الدولة وتدخلها لحماية الصناعة الوليدة وادارة القطاع الصناعي مع قيامها بالآستثمارات اللازمة للنمو الصناعي والعمل علي تعبئة جميع الموارد لخدمة قضية التنمية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة وليس أدل علي ذلك من الإنتعاش الذي حدث للصناعة المصرية خلال فترتي الحربين العالميتين الأولي والثانية وذلك لأن حالة الحرب توفر الحماية اللازمة للصناعات المحلية نتيجة انقطاع ورود السلع الأجنبية المنافسة .

٣ - اتباع استراتيچية الدفعه القوية من الأستثمارات داخل القطاع الصناعي فقد قدر حجم الإستثمارات في عهد محمد علي في قطاع الصناعة بـ ١٢ مليون جنيه استرليني وهو استثمار كبير جداً بمقياس عصره كما بلغ حجم الأستثمارات في قطاع الصناعة خلال الخطة الخمسية الأولي (٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤) مليون جنيه مصري بنسبة ٣٤,١ ٪ من اجمالي الأستثمارات المنفذة .

٤ - تحقيق التوازن الهيكلي للأقتصاد القومي باعطاء أهمية للاقتصاد المتوازن بين قطاعاته المختلفة بحيث لايغلب قطاع علي آخر .

وخلاصة القول أن المتتبع لتاريخ الصناعة المصرية في عهد محمد علي ، يجد أن مصر قد استطاعت أن تعبىء مواردها اللازمة لتحقيق أقصي معدل نمو ممكن داخل قطاع الصناعة في فترات قصيرة للغاية لم تتجاوز العشرين عاماً تم دون اي تكلفة اجتماعية يمكن مقارنتها بما تعرضت له اوروبا وامريكا ابان الثوره الصناعية وما اكتنفها من تكلفة اجتماعية باهظة .

القسم الثاني :

اهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرية في تحقيق طموحاتها الحالية والمستقبلية :

التحديات الخارجية :

اولاً : المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية وما افرزته من تحديات في مواجهة الصناعة الوطنية :

تشير كافة الدلائل والمتغيرات العالمية الي ان خواتم القرن العشرين سوف تؤتي بصراعات وتحديات تجارية شرسة لن تقل اثارها وعواقبها عن الحروب التي خاضتها البشرية خلال تاريخها الطويل وان اختلفت في اسلحتها وادواتها عن تلك المستخدمة في الحروب التقليدية .

كما ان ميادينها ستكون كلها في مجال احتلال مساحات من الاسواق العالمية بعد أن كانت الصراعات السياسية ترتكز اساسا علي السيطرة والهيمنة علي مقدرات الاخرين باحتلال اراضيهم والتدخل في الحكم فتحولت الي فتح الحدود امام صادرات تلك الدول واسقاط جميع الحواجز امام حركة الاقتصاد ورؤس الاموال والسلع والبضائع .

إلا ان اللجنه أكدت ان مصر ستكون في طليعة الدول التي تتأثر وتعاني من عواقب نظام جديد الذي شرعت التكتلات الاقتصادية القوية في تنفيذه خلال السنوات الاخيرة وذلك علي مراحل متعاقبه .

وأوجزت اللجنة التحديات في النقاط التالية :

١- اختلاف فلسفة التصنيع واستراتيچياته في الداخل عنها في الخارج نتيجة للتفاوت الكبير في حجم الإنتاج .

٢- تزايد ظاهرة الصراع الاقتصادي والحروب التجارية بين الدول الصناعية الكبري علي اقتسام الاسواق العالمية وتعاظم التوجه نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي الذي يمتد ليشمل دول عديدة من اهمها (النافتا) و(الآسيان) الذي يضم النمور الاسيوية والاتحاد الاوروبي .

٣- التحول الشديد نحو النظام الرأسمالي والاتجاه الي سياسات الخصخصة وشيوع برامج الاصلاح الاقتصادي وتزايد تدفق رؤوس الاموال والصناعات المتقدمة .

ثانياً : اهم التحديات التي خلقتها اتفاقية الجات في مواجهة الصناعة المصرية :

تعد اتفاقية الجات من اهم واخطر وسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد في تطبيق حرية التجارة وحرية تدفق روؤس الاموال واطلاق المنافسة الشديدة ، وإزالة الموانع والحواجز التقليدية امام انتقال السلع وتدويل النشاط الاقتصادي وأبرزت اللجنة بعض الاثار السلبيه والتحديات التي تضعها اتفاقية الجات في طريق الصناعة المصرية :

١- ان اتفاقية الجات وما تتضمنه من بروتوكول النفاذ الي الاسواق يزيل الحواجز امام المنتجات العالمية ويسهل لها سبل التفوق علي المنتجات المصرية قبل ان تستكمل ادواتها علي المنافسة مما يشكل تحد خطير لصناعتنا الوطنية .

٢- ان بروتوكول النفاذ الي الاسواق وما يتيحه من فتح السوق المصريه لاستقبال شتي انواع السلع من مختلف الدول قد يؤدي الي حدوث نوع من الاغراق للسوق المصرية بسلع غير مصرية الصنع .

٣ - صعوبة وطول الاجراءات القانونية في مواجهة الاغراق والمنافسة غير المشروعة .

ثالثاً : التحديات المحتملة لاتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية في مواجهة الصناعة المصرية :

أكدت اللجنة ان اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبي والتي تزمع مصر توقيعها تعد خياراً استيراتيجاً لمصر في ظل الاوضاع الاقليمية والدولية وان قدرة هذه الاتفاقية علي تحقيق مصالح الصناعة الاستيراتيجية يرتهن بقدرة الصناعة المصرية علي التكيف والتجاوب مع احكام هذه الاتفاقية .

وهذا الامر في حد ذاته يتوقف علي كفاءة اداء الصناعة المصرية في تطوير نفسها لتصل لمرحلة تعظيم القدرة التنافسية .

ورصدت اللجنة فيما يلي أهم التحديات التي تخلقها هذه الاتفاقية والتي تمثل نقاط ضعف يتعين علينا جميعاً ان نواجهها بكل حزم ، خاصة واننا مازلنا في مرحلة التفاوض مع الجانب الاوروبي .

١ - ان اتفاقية المشاركة بما تقوم عليه من انشاء منطقة تجارة حرة وبما تكفله من تدفق للسلع والمنتجات تخلق نوعاً من التحدي امام قدرة الصناعات المصرية علي اختراق الاسواق الاوروبية .

٢ - تخلق اتفاقية المشاركة بعض الضغوط العنيفة والتي ستتعرض لها بعض الصناعات المصرية .

٣ - هناك العديد من النقاط التي يجب التوقف عندها في اتفاقية المشاركة في السلع المصرية قد تمنع من الدخول الي اسواق اوروبا لعدة اعتبارات منها :

= الاعتبارات البيئية .

= ظروف العمل (صلاحية مكان العمل صحياً او أمنياً) وكذا حالات تشغيل الصبية والأحداث كما هو الحال في زراعة القطن علي سبيل المثال .

٤- تمثل قواعد المنشأ نوعا جديداً في التحديات التي لها وزنها .

التحديات الداخلية :

أكدت اللجنة بأن جوهر المشكلة في قضية التنمية الصناعية لا يكمن فقط في حجم الاسواق العالمية المفتوحة امام دولاب الانتاج الصناعي في مصر ، وإنما في تقادم وتهالك هذا الدولاب نفسه وتداعي ترتيباته المؤسسية وتواضع قدراته التنافسية من حيث الجودة ونوعية المنتجات والاسعار .

وهذا يلزم دراسة تلك التحديات بعمق لمحاولة التغلب عليها والحد من آثارها علي مسيرة التنمية الصناعية في مصر .

وأبرزت اللجنة اهم هذه التحديات فيما يلي :

١- افتقار الصناعة المصرية لنظم الجودة العالمية وعدم فاعلية أجهزة الرقابة الصناعية التي انكمش دورها وقصرت ادواتها عن مسايرة متطلبات العصر .

٢- بطء معدل نمو الصادرات الصناعية ووجود العديد من القيود التي تعرقل عملية التصدير .

٣- كثرة الاعباء الضريبية والجمركية التي يتحملها المنتج المصري ترفع من تكلفته وتحد من قدرته التنافسية امام مثيله الاجنبي

٤- عدم وجود خطة محددة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وكثرة المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعات .

٥- عدم اهتمام الصناعة المصرية الاهتمام الكاف للابعاد البيئية في مجال الصناعة .

٦- برنامج التخصصية واعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال العام الصناعية لا يخص رجال الصناعة المصريين باي مزايا تفضيلية مما قد ينشأ عنه ظاهرة زيادة السيطرة الاجنبية .

٧- الموجات المتدفقة من التهريب للسلع والمنتجات الاجنبية والتي تهدد المنتجات والسلع المصرية المثيلة .

٨- التصميمات الهندسية والتطوير وتصنيع المعدات الرأسمالية .

٩- قصور دور البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار في التطبيقات الصناعية .

١٠- قصور برامج التنمية البشرية عن الوفاء بمتطلبات الصناعة .

(وتناولت اللجنة هذه العناصر بشيء من التفصيل يرد لاحقاً في توصيات الدراسة)

القسم الثالث :

الاستيراتيچية التي اقترحتها لجنة الصناعة والطاقة لدفع عجلة التنمية الصناعية في مصر

ابرزت اللجنة استيراتيچية الصناعة والاهداف التي تسعي لتحقيقها وترتيب الاولويات علي الاتي :

اولاً : مفهوم اللجنة عن استيراتيچية الصناعة :

ان الاستيراتچية الصناعية المصرية ينبغي ان تكون واضحة في توجيهها تعظيما للقيمة المضافة علي نطاق الاقتصاد القومي ، وذلك من خلال التعميق المستمر للتصنيع المحلي . وان تعتمد علي آليات العرض والطلب في رسم سياستها واتخاذ قرارتها بحيث تستوعب كل التطورات التكنولوچية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في العالم ، وتعيش عصر المعلومات بكل ما يعنيه من انفتاح وعقلانية وتكامل النظرة وشمولية الاهتمامات ، وتقبل حقائق السوق الحر والقدرة علي المنافسة والتوجه الي التميز والتفوق باعتبارها السبيل الوحيد للبقاء ، وان تستوعب الدروس الاربعة الاساسية المستفادة من تجارب العالم الصناعي المتقدم ، وهي :

أولاً : ان المحرك الاساسي للتنمية هو التصدير ، والمحرك الاساسي للتصدير هو ايجاد ميزة تنافسية للصناعات الوطنية في اطار فهم متطلبات السوق العالمية .

ثانياً : ان التطوير المخطط والابتكار العلمي هما اساس القدره علي المنافسة محلياً وتصديرا .

ثالثاً : ان الثروة المادية ليست هي الاساس في تحقيق التنمية وان الانسان هو محور تحقيق تلك التنمية .

رابعاً : ان الصناعات الصغيرة هي القاعدة الاساسية لتحقيق الكفاء في تحقيق التنمية المستمرة وخلق فرص عمل جديدة ، وهي المغذي الرئيسي للمشروعات العملاقة بالسلع والعمالة .

ثانياً : الاهداف الاستراتيچية لتحقيق النهضة الصناعية المصرية :

١- تنمية الصناعات المصرية بمعدل يزيد عن ١٠ ٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الرابعة .

٢- زيادة الناتج الصناعي الي ضعف ما هو عليه الان .

٣- الوصول بالصادرات المصرية الي ثلاثة امثال ما هي عليه الان خلال خمس سنوات .

٤- مساهمة القطاع الصناعي القومي في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ليزيد عن ثلاثة امثال النمو السكاني في نهاية الخطة الخمسية القادمة .

٥- مساهمة القطاع الصناعي القومي في رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الي ١٥٠ ٪ مما هو عليه الان ، بداية عام ٢٠٠٠ .

٦- المساهمة في خلق ٥٠٠ الف فرصة عمل جديدة في العام المقبل ، والعمل علي زيادة هذه الفرص بنحو ١٠٠ الف فرصة عمل سنوية لتصل الي مليون فرصة عمل جديدة ببداية عام ٢٠٠٠ .

ثالثاً : اهم المحاور التي ينبغي ان ترتكز عليها استراتيجية الصناعة :

من الضروري ان ترتكز هذه الاستراتيجية علي عدد من المحاور الهامة والرئيسية والتي يتعين علي الحكومة ان تضعها في اعتبارها عند تنفيذ هذه الاستراتيجية وأوردت اللجنة اهم هذه المحاور فيما يلي :

١- محور القطاعات ذات الاولوية (وفقا للمزايا التنافسية للانتاج في مصر في ظل التحرير الكامل للتجارة) .

٢- المحور الجغرافي .

٣- محور تنمية الصادرات الصناعية .

٤- محور الصناعات الصغيرة .

٥- محور التطور والارتقاء بجودة المنتجات الصناعية المصرية وتوفير آلية استمرار تطورها .

ونتناول فيما يلي هذه المحاور بشيء من التفصيل :

١- محور القطاعات ذات الاولوية :

تؤكد اللجنة علي ضرورة اعطاء عناية خاصة لتحفيز الاستثمار والانتاج في القطاعات التالية ، نظراً لما تملكه من مزايا تنافسية بعد التطبيق الكامل لاتفاق تحرير التجارة الدولية (الجات) :

(أ) الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :

أكدت اللجنة علي ان قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من اهم القطاعات التي ينبغي ان توليها الاستيراتيچية الجديدة كل عنايتها .

(ب) الصناعات الالكترونية :

وتعد هذه الصناعات من صناعة المستقبل التي ينبغي التركيز عليها نظراً للدور الذي تلعبه في النهوض بالصناعة المصرية وباعتبارها احد جسور نقل التكنولوچيا المؤمل عليها .

(جـ) صناعة البرمجيات :

ركزت اللجنة علي اهمية صناعة البرمجيات والتي تعتبر من الصناعات الاستراتيچية والمصيرية بكل المقاييس لكونها صناعة اساسية تتداخل مع الصناعات والانشطة الاقتصادية الاخري ، كما انها من الصناعات القابلة للتصدير والمستهلكة للايدي العاملة من الخريجين كما انها لاتحتاج لخامات أو معدات غير متوفرة .

(د) صناعة البتروكيماويات :

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات الاستراتيچية بالنسبة لمصر والتي تعتمد عليها في اعطاء دفعات قوية للعديد من الصناعات مثل صناعة الكابلات الكهربائية والبلاستيك فضلا عن استخدام منتجاتها في المجالات الكهربائية والبلاستيك فضلا عن استخدام منتجاتها في مجالات الزراعة والري والصرف المغطي والاسكان والعبوات والتغليف .
بالاضافة الي انها تتمش مع الاتجاه التنموي الرامي لعدم تصدير الخامات بحالتها دون قيمة مضافة محلية ترفع من قيمتها .

(هـ) الصناعات الغذائية :

أولت اللجنة هذه الصناعات اهمية بالغة لانها تقوم باشباع اهم واول الاحتياجات الاساسية للمواطن المصري وهو الغذاء ، كما انها تعمل علي تأمين الاجيال القادمة لتشب قوية سليمة البنية كاملة القدرات .

(و) صناعة الاسمدة :

ان الحضارة الجديدة المزمع انشاؤها في الوادي الجديد والامال العريضة التي تنشدها مصر من وراء هذه الحضارة تتطلب توافر المزيد من الاسمدة الكيماوية .

(ز) صناعة ودباغة الجلود والمصنوعات الجلدية :

وهذه الصناعة رائدة وعريقة وتتمتع فيها مصر بميزة نسبية هائلة ويعتمد عليها الاقتصاد المصري في توفير الاحتياجات المحلية والعمل علي تطويرها يعتبر ذو جدوي عالية .

٢- المحور الجغرافي (التوطين الصناعي) :

أكدت اللجنة علي ان التوطين الصناعي في مراحله الاولي كان يعتمد الي حد كبير علي اختيار القائمين بالمشروع لموقعه وقربه من الخدمات ومراكز التسويق والمرافق .

وأشارت اللجنة الي خريطة الصناعة في مصر وتوزيعها الجغرافي في ضوء بيانات عام ١٩٧٩ واستخلصت منها .

- يوجد بالقاهرة الكبري ٥٣٪ من جملة المؤسسات الصناعية المصرية يعمل بها ٤٥٪ من جملة العاملين بالصناعة ويوظف فيها ٤٣,٦ ٪ من جملة الأصول الثابتة الصناعية ويتحقق من خلالها ٤٦,١ ٪ من اجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي .

- يوجد بالأسكندرية ١٥,٣ ٪ من جملة المؤسسات الصناعية المصرية يعمل بها ٢٣,٥ ٪ من جملة العمالة الصناعية ويوظف فيها ١٩,٣ ٪ من جملة الأصول الثابتة الصناعية ويتحقق عن طريقها ٢١,٢٪ من جملة القيمة المضافة لقطاع الصناعة .

- وعلي هذا يكون نصيب القاهرة الكبري والاسكندرية معاً ٦٨,٣٪ من جملة المؤسسات الصناعية ، ٦٩,٢٪ من جملة العمالة الصناعية ، ٦٢,٩٪ من جملة الأصول الثابتة الصناعية ، ٦٧,٣٪ من اجمالي القيمة المضافة الصناعية .

وبمقارنة هذه المؤشرات بعدد السكان نجد أن القاهرة الكبري تختص بـ ٢٣,٧٣ ٪ من اجمالي سكان مصر بينما الأسكندرية ٦,٨٨ ٪ وبذا يختص الأقليمان معاً بنسبة ٣٠,٦١ ٪ من اجمالي السكان ، وهذا يعني أن أكثر من ثلثي النشاط الصناعي يتركز في القاهرة الكبري والأسكندرية بينما نصيبها من السكان يقل عن الثلث .

وأشادت اللجنة بالخريطة الصناعية الجديدة التي وضعتها وزارة الصناعة لمراعاتها الأسس التالية :-

= التوسع في اقامة الصناعات الخفيفة والمتوسطة في المناطق الصناعية التابعة للمحافظات والمدن الجديدة .

= التوسع في إضافة المناطق الصناعية الجديدة خارج كردون عواصم المحافظات .

= الدراسات المتكاملة للثروات التعدينية علي مستوي الجمهورية .

٣ - محور تنمية الصادرات الصناعية :-

أكدت اللجنة علي ضرورة تنمية الصادرات الصناعية فهي محوراً من المحاور التي ترتكز عليها استراتيجية الصناعة المصرية الحديثة وذلك بإزالة العقبات والقيود التي تؤدي الي ارتفاع تكلفتها .

٤ - محور الصناعات الصغيرة .

٥ - محور التطوير والأرتقاء بجودة المنتجات الصناعية المصرية .

القسم الرابع :

توصيات اللجنة

قامت اللجنة بوضع عدداً من التوصيات التي تشكل في مجموعها عناصر رؤية مستقبلية للتنمية الصناعية في مصر ووسائل ضرورية لوضع استراتيچية الصناعة - التي أقترحتها اللجنة - موضع التنفيذ .

وتقسم اللجنة توصياتها الى ثلاثة أقسام وذلك علي النحو التالي :-

أولاً : توصيات توجهت بها اللجنه الى الحكومة .
ثانياً : مطالب طالبت بها اللجنة رجال الصناعه في مصر .
ثالثاً : نداءات توجهت بها اللجنة الي المستهلك المصري .

أولاً : توصيات توجهت بها اللجنه الي الحكومة .

تنقسم هذه التوصيات الي قسمين :-

(أ) توصيات في شأن مواجهة التحديات الخارجية التي أفرزتها المتغيرات الأقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية .
(ب) توصيات في شأن مواجهة التحديات والمشكلات الداخلية للصناعة المصرية .

(أ) التوصيات لمواجهة التحديات الخارجية :-

١ - دراسة كافة المتغيرات الأقتصادية العالمية والإقليمية بعمق شديد وبنظرة فاحصة ومتكاملة .
٢ - العمل علي دفع الصناعة المصرية علي طريق المنافسة العالمية .
٣ - ضرورة الإستفادة من الفترات الأنتقالية التي تتيحها اتفاقيتا الجات والمشاركة المصرية الأروبية .
٤ - اعداد الدراسات عن السلع الصناعية الهامة انتاجاً وتصديراً واستيراداً .

٥ - أكدت اللجنة علي أن توسيع نطاق الأسواق يفرض علي مصر أن تسعي الي تكييف سياساتها الداخلية بحيث تتخذ الخطوات الحاسمة لتشجيع التصدير .

٦ - ايضاً أكدت علي أن التحديات التي يتوقع أن تخلقها اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية من الممكن مواجهتها والاستعداد الجيد لها ووضعت اللجنة بعض التوصيات التي ينبغي علي المفاوض المصري أن يضعها نصب عينيه خلال الجولة القادمة من المفاوضات وقبل التوقيع علي الأتفاقية :

= ضرورة أن يمنح الاتحاد الأوروبي مصر مميزات اكثر مما تمنحه اتفاقية الجات .

= التأكيد علي قبول مواصفات بديله للمواصفات القياسية الأوروبية وشهادة المنشأ الموحدة في بعض الاحوال.

= العمل علي التحرير الكامل للزراعة في دول الاتحاد الأوروبي .

= ضرورة التأكيد علي الربط بين حجم المساعدات المالية التي تمنح لمصر وبين حجم الأعباء التي ستترتب علي تطبيق الأتفاقية .

= ان يتم تحرير انتقال العمالة بدرجة مقبولة بين مصر وتلك الدول .

٧ - أكدت اللجنة علي ضرورة تحفيز ورعاية الصناعة الوطنية وفقاً للمفاهيم الحديثة للرعاية .

ولقد ساقت اهم سبل رعاية الصناعة الوطنية والتي تتمثل في الآتي :-

= السعي نحو رفع القدرة الانتاجية وتطويرها من خلال تنظيم وتشجيع الإستثمارات الأجنبية

أوصت اللجنة بالأسراع في تقديم مشروع قانون يوحد مزايا الاستثمار في مصر .

= الأسراع في التقدم بمشروع قانون مكافحة الإغراق وذلك لحماية الصناعة الوطنية .

= ضرورة الاسراع بالتقدم بمشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار .

٨ - إزاء التحديات الجسيمة التي يخلقها الاتفاق الخاص بالتجارة المرتبطة بالملكية الفكرية

أوصت اللجنة بما يلي :-

= ضرورة تعبئة الجهود علي المستوي القومي للعمل علي خلق تكنولوچيا مصرية ملائمة والإستعداد للتكنولوچيا العالمية والمتطورة

= تشجيع البحث العلمي من خلال خطة قومية فعالة لربط مؤسسات البحث العلمي بالوحدات الانتاجية وتوحيد جهودها .

٩ - أكدت اللجنة علي حماية المستهلك في ظل المتغيرات الدولية المحلية الذي يعد مطلباً قومياً ملحاً وفي مقدمة القرارات بهذا الشأن .

قرار وزير التجارة والتموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ الخاص بحظر تداول السلع مجهولة المصدر والقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ بشأن الرقابة على أجهزة الوزن والقياس والكيل كذلك القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩٤ والخاص بانشاء مجلس دائم لحماية المستهلك .

وفي هذا الإطار أوصت اللجنة بتقديم دفعات قوية لهذه المجالس لكي تمارس دورها بفاعلية مع وضع نظام محكم لمتابعة عملها وتقييم ادائها كما أوصت بدعم جمعيات حماية المستهلك الأهلية .

كما دعت الي دراسة اعداد تشريع محكم لحماية المستهلك .

(ب) توصيات في شأن مواجهة التحديات والمشكلات الداخلية التي تواجه الصناعة المصرية

١ - فيما يتعلق بنظم الجودة وفاعلية أجهزة الرقابة الصناعية ، هناك بعض الخطوات والقرارات التي اتخذنها الحكومة في شأن الأرتقاء بمستوي جودة السلع والمنتجات الصناعية وعلي سبيل المثال قيام وزارة الصناعة والثروة المعدنية ولأول مرة باعداد " النظام المصري للجودة " والذي من أهدافه

= ربط المواصفات القياسية المصرية بالمواصفات العالمية .

= توفير البيانات الإرشادية الفنية المتطورة للصناعة المصرية .

= تحديث المعاملة القائمة في الجهات التابعة لوزارة الصناعة ولقد وضعت اللجنة هذه التوصيات المكملة لهذه الخطوات :-

= أن اللجنة إزاء ماتلاحظه في الفترة الأخيرة من انتشار العديد من المكاتب الإستشارية التي تقوم بدور الوسيط والتي تتقاضي مبالغ طائلة من الضروري أن يتولي المجلس الوطني للأعتماد مهمة المتابعة الدقيقة لهذه المكاتب .

= التأكد علي عدم السماح بتسويق أية سلعة أو منتج يمس سلامة وأمن وصحة المستهلك المصري دون المطابقة للمواصفات القياسية المصرية المعرفة .

= العمل علي زيادة فاعلية الرقابة الحكومية علي جميع منافذ الأنتاج والتوزيع والاستيراد .

= ضرورة الاستفادة بالامكانات المتاحة في معاهد ومراكز البحث العلمي .

= مراعاة التفتيش علي الجودة في كافة مراحل العملية الانتاجية .

= الاسراع بتطوير أجهزة الرقابة علي السلع والمنتجات سواء المنتجة محلياً أو المستوردة .

٢ - في شأن النهوض بالصناعات التصديرية :-

أوصت اللجنة بما يلي :-

= ضرورة اعتبار التوجه للتصدير مهمة قومية في المرحلة القادمة .

= التخلي عن سياسة تصدير فوائض الانتاج الي سياسة التوسع في انشاء صناعات موجهة أساساً للتصدير .

= ضرورة اعطاء المزيد من الاهتمام والتشجيع لصناعات التصدير .

= إرساء قاعدة المعارف عن تكنولوچيات مختلف عمليات التصدير من الإنتاج وحتي التصريف .

= وضع خطة قومية متكاملة تتكامل فيها العناصر المشتركة والمعاونة في العملية التصديرية .

= دعم الاطار التشريعي والمؤسسي المسئول عن تنشيط الصادرات.

= اعادة النظر في النظام الضريبي المرتبط بالتصدير .

= تشجيع اقامة المشروعات التصديرية بنظام المناطق الحرة الخاصة .

= تقييم أداء التمثيل التجاري وهيئة المعارض .

= استغلال مكانة مصر بين مجموعة الدول النامية وخاصة الأفريقية في فتح أسواقها للمنتجات المصرية .

= الاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف .

= أكدت اللجنة علي ضرورة الاهتمام بصناعة البرمجيات في مصر اذ تعتبر من الصناعات الواعدة ذات المستقبل التصديري الواعد .

٣ - في شأن الأعباء الضريبية والجمركية التي يتحملها المنتج المصري وتؤدي الي ارتفاع تكلفته وتحد من قدرته علي منافسة مثيله الأجنبي

أوصت اللجنة بما يلي :-

= وضع سياسة فعالة لرفع الأعباء الإجرائية .

= العمل علي انهاء الاحتكار الحالي لأعمال الخدمات المرتبطة بالانتاج الصناعي .

= ضرورة إعادة النظر في النظام الضرائبي الحالي ويتضمن شقين :

الأول : يهدف الي الإلغاء الفوري لكافة الضرائب والرسوم التي يتحملها المنتج المصري

والثاني : التأكيد علي ضمان عدم جواز فرض أي رسوم أخري اضافية علي المنتج المصري خلال الخمس سنوات القادمة

= ضرورة أن تكون هناك اعفاءات ضريبية عامة لجميع المشروعات الإستثمارية ثم تقرر الاعفاءات الإنتقالية علي اسس جغرافية وتنوعية .
= اعادة النظر في هيكلة التعريفة الجمركية بازالة التناقضات والتشوهات التي بها .
= تخفيض اسعار الطاقة للنشاط الصناعي والغاء فروق تحسين القدرة .
= السعي لعلاج مشاكل المديونية القائمة لوحدات القطاع الصناعي مع الجهاز المصرفي .
= السماح للجهاز المصرفي بتمويل شراء المشروعات المطروحة للخصخصة وتمويل اقتناء التكنولوچيا والبحوث والتطوير .

٤ - في شأن دفع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها :-

أوصت اللجنة بما يلي :-

= ضرورة توفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
= توفير قاعدة عريضة من البيانات .
= العمل علي رفع مستوي العمالة .
= ضرورة أن تمد الحكومة يد المعاونة للصناعات الصغيرة والمتوسطة .
= تنفيذ برنامج نشر الصناعات الصغيرة بالمحافظات واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة .
= المبادرة باصدار تشريع خاص بحماية وتشجيع هذه المشروعات .

٥ - في شأن مساعدة الصناعة المصرية في التكيف مع الاتجاهات الحديثة عالمياً ومحلياً والحفاظ علي البيئة من التلوث :

أوصت اللجنة بما يلي :-

= التدقيق في اختيار التكنولوچيا الصناعية قليلة المؤثرات الملوثة .
= الاهتمام بقواعد الصحة المهنية .
= ضرورة توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات لتطوير وسائل انتاجها بما يخفف العبء علي البيئة ويمكن الاستفادة من المعونات التي تتلقاها الدولة من الدول والمنظمات المعنية .
= رسم سياسة لإدخال مفاهيم ادارة الأزمات والكوارث الصناعية .
= الاسراع بنقل الصناعات ذات الطبيعة الملوثة للبيئة لخارج المناطق السكنية كمرحلة اولي .
= مساعدة الصناعة المصرية ودعمها فنياً ومالياً للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي يعرضها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة من التلوث .

٦ - في شأن نجاح برنامج التخصصية واعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال العام الصناعية :-

أوصت اللجنة بما يلي :-

= تصحيح أوضاع وهياكل الشركات الصناعية التابعة لقطاع الأعمال العام الخاسرة أو المتعثرة .

= الاسراع في برنامج الخصخصة .

= وضع استراتيجية متكاملة للخصخصة في جميع قطاعات الدولة .

= التأكيد علي عدم المساس بحقوق العاملين في الشركات التي يتم خصخصتها .

٧ - في شأن مكافحة التهريب والقضاء عليه من منافذه المختلفة .

أوصت اللجنة بما يلي :-

= احكام الرقابة علي جميع المنافذ الجمركية المنتشرة .

= زيادة كفاءة اعمال اقسام الحجز الإداري .

= ضرورة التشدد في تطبيق قرار وزير التموين والتجارة رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ . الخاص بحظر تداول السلع مجهولة المصدر .

= وضع الضوابط الصارمة بالنسبة لنظام السماح المؤقت (الدروباك)

= بالنسبة لحالات التهريب عن طريق البضاعة الواردة برسم الترانزيت فان اللجنة اقترحت مايلي :-

= تحرير استمارات جرد تفصيلية ببيان الأصناف ونوعها وكمياتها وارقام الشاسيهات .

= اصطحاب وسيلة نقل بضاعة الترانزيت في المنافذ الجمركية .

= اخطار الوكيل العام عند استيراد بضائع هو وكيل عنها عن غير طريقه ، وهو مايعرف دولياً بنظام الحماية الاقليمية ويدنو ذلك نظام حماية مناطق التوزيع الداخلية .

= اخطار ادارات مكافحة التهريب الجمركي المختلفة بصورة من البيان التفصيلي للبضاعة الترانزيت .

= بالنسبة للتهريب عن طريق المدينة الحرة ببورسعيد فان اللجنة اقترحت مايلي :-

= ضرورة اعادة النظر في نظام الحصص الاستيرادية المتبع في بورسعيد ، واحكام الرقابة وتشديدها علي جميع المنافذ .

= إزاء ما تلاحظه اللجنة من انتشار حالات التهريب عبر الموانى المختلفة عن طريق التلاعب في البضائع والسلع المستوردة .

فانها أقترحت بشأن الحد من هذا التلاعب مايلي :-

= الاصرار علي الحصول علي الأسعار الفعلية من خلال وسائل عدة .

= زيادة فاعلية نظام الأسعار الحكمية .

= انتشار لجان للكشف والمعاينة والتثمين .

= تشديد العقوبات الي درجة الشطب من سجل المستوردين .

= توفير الاجهزة الحديثة التي تكشف عن السلع والبضائع وهي بداخل الكونتينرات .

= ضرورة العمل علي الحد من ظاهرة انتشار معارض السلع المعمرة وفي هذا الصدد أوصت اللجنة بضرورة تولي وزارة التموين والتجارة الاشراف علي هذه المعارض ورقابتها .

٨ - في شأن تصنيع المعدات الرأسمالية والتصميمات الهندسية :-

= العمل علي الإستفادة من الطاقات الأنتاجية الهائلة والأمكانات الضخمة للبحوث وتطوير التكنولوچيا بوزارة الانتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع .

= ضرورة العمل علي نشر مكاتب التصميمات الصناعية في الوحدات الصناعية المختلفة .

= الوصول بالمستوي المستخدم في تكنولوچيات التصميم الهندسي الي المستوي الذي يتناسب مع المجتمع الصناعي .

٩ - في شأن تعظيم دور البحث العلمي وتطوير التكنولوچيا والابتكار في التطبيقات الصناعية :

= ضرورة تحديد نسبة من اجمالي الناتج القومي لصرفها علي البحوث الصناعية .

= ضرورة اعادة تشكيل البنية المؤسسة للشبكة القومية لمؤسسات البحث العلمي .

= الاهتمام بمعاهد ومراكز البحث الصناعية في الجامعات .

= تبني برامج تهدف الي تقوية القدرات التكنولوچية والعلمية وقدرات التخطيط الاستراتيچي .

= انشاء منظومة ابتكار قومية عن طريق تشجيع الروابط والشبكات بين الأطراف الرئيسية للتطوير التكنولوچي .

= ضرورة اصلاح نقاط الضعف في قوانين براءات الأختراع والملكية الفكرية ودعم آليات تطبيقها وتطويرها في ضوء اتفاقية الجات .

١٠ - في شأن التنمية البشرية .

= ربط سياسة التعليم بسياسة التصنيع بهدف خلق التكامل بينهما وتعظيم الاستفادة من مشروع (مبارك - كول) في مجال التعليم والتدريب الصناعي .

= التوسع في برنامج التدريب التحويلي لتدريب وتحويل العمالة من القطاعات الصناعية ذات الفائض الي القطاعات ذات العجز بهدف احداث التوازن بين كل القطاعات الصناعية .

= ضرورة اصدار قانون موحد للتعليم الفني والتدريب المهني وتقنين المهن المختلفة وربطها بتصريح مزاولة المهنة .

ثانياً : مطالب طالبت بها اللجنة رجال الصناعة في مصر .

= التحول الفوري نحو انتهاج سياسات التوجه التسويقي للمنشأة .

= المراجعة السريعة لأجهزة التسويق في المنشأت واعادة التدريب الفني لكوادرها .

= ضرورة توفير الميزانيات المناسبة للانفاق علي البحوث الصناعية والتطوير .

= المراجعة المستمرة لهيكل التكلفة والعمل علي تخفيضه الي اقل مستوي ممكن .

= العمل علي الاستفاده من الوفورات الاقتصادية للعملية الانتاجية .

= انتهاج الاساليب العملية في تخطيط الانتاج .

= المراجعة السريعة لنظم رقابة الجودة .

= التأكيد علي ترشيد استخدام الطاقة .

= التأكيد المستمر علي الحفاظ علي البيئة الصناعية بعيدة عن التلوث .

= المتابعة المستمرة لمستوي التدريب الفني للعمالة بمستوياتها المختلفة .

= البدء في المساهمة في انشاء الشركات المتخصصة في التسويق العالمي والمحلي .

= البدء في التوسع والمساهمة في الاستثمار لاقامة الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات القائمة فعلاً .

= الاهتمام بتوفير التدريب المستمر للعاملين ومسايرة ذلك لتطوير الفرد والمنشأه وما يواكب ذلك من مستجدات .

ثالثاً : نداءات توجهت بها اللجنة الي المستهلك المصري

النداء الأول :

الاقبال علي السلع والمنتجات المصرية الجيدة ذات الأسعار المناسبة والتي يتوافر مثيلها المستورد في الأسواق المصرية .

النداء الثاني :

الالتزام بعدم الاقبال علي السلع المهربة أو المجهولة المصدر بحجة انها رخيصة الثمن .

النداء الثالث :

التأكيد علي عدم شراء السلع الرديئة أو المتدنية الجودة ذات السعر المنخفض .

ولقد ناشدت اللجنة في نهاية تقريرها المجلس الموقر الموافقة عليه وعلي ما ورد به من توصيات .